

روح المعاني

يؤتى بسورة مثله والتعبير عنه بهذا العنوان دون أن يقال : بل كذبوا به من غير أن يحيطوا بعلمه أو نحوه للإيدان بكمال جهلهم به وأنهم لم يعلموه إلا بعنوان عدم العلم به وبأن تكذيبهم به إنما هو بسبب عدم إحاطتهم بعلمه لما أن تعليق الحكم بالموصول مشعر بعليّة ما في حيز الصلة له وأصل الكلام بما لم يحيطوا به علما إلا أنه عدل عنه إلى ما في النظم الكريم لأنه أبلغ ولما يأتهم تأويله عطف على الصلة أو الحال من الموصول أي ولم يقفوا بعد على معانيه الوضعية والعقلية المنبئة عن علو شأنه وسطوع برهانه فالتأويل نوع من التفسير والإتيان مجاز عن المعرفة والوقوف ولعل إختياره للإشعار بأن تلك المعاني متوجهة إلى الأذهان منساقة إليها بنفسها وجوز أنيراد بالتأويل وقوع مدلوله وهو عاقبته وما يؤول إليه وهو المعنى الحقيقي عند بعض إتيانه حينئذ مجاز عن تبينه وإنكشافه أي ولميتين لهم إلى الآن تأويل ما فيه من الأخبار بالغيوب حتى يظهر أنه صدق أم كذب والمعنى أن القرآن معجز من جهة النظم والمعنى ومن جهة الأخبار بالغيب وهم فاجؤا تكذيبه قبل أن يتدبروا نظمه ويتفكروا في معناه أو ينتظروا وقوع ما أخبر به من الأمور المستقبلية ونفى إتيان التأويل بكلمة لما الدالة على توقع منفيها بعد نفي الإحاطة بعلمه بكلمة لم لتأكيد الذم وتشديد التشنيع فإن الشناعة في تكذيب الشيء قبل علمه المتوقع إتيانه أفحش منها في تكذيبه قبل علمه مطلقا .

وإدعى بعضهم أن الإضراب عن التكذيب عنادا المدلول عليه لا بقوله سبحانه : قل فأتوا إلخ فإن الإلزام إنما يأتى بعد ظهور العجز ومعنى الإضراب ذمهم على التقليد وترك النظر مع التمكن منه وهو أدخل في الذم من العناد من وجه وذلك لأن التقليد إعتراف من صاحبه بالقصور في الفطنة ثم لا يعذر فيه فلا يرتضي ذو عقل أن يقلد رجلا مثله من غير تقدم بفطنة وتجربة وأما العناد فقد يحمد بعض النفوس الأبية بل في أشعارهم ما يدل على أنهم مفتخرون بذلك كقولهم .

فعاند من تطبيق له عنادا .

ولا يرد أن العناد لما كان بعد العلم كان أدخل في الذم فلا نسلم أنه أدخل فيه من التقليد بل من الجهل قبل التدبر دون إقتران التقليد به وإن سلم فهذا أيضا أدخل من وجه وقد جعل مصب الإنكار على جمعهم بين الأمرين والجمع على كل حال أدخل من التفرد بواحد صح الإضراب فكأنه قيل : دع تحديدهم وإلزامهم فإنهم لا يستأهلون الخطاب لأنهم مقلدون متهافتون في الأمر لا عن خبر وحجى وقد ذكر الزمخشري في هذا المقام ثلاثة أوجه الوجه الأول أن التقدير

أم كذبوا وقالوا وهو مفتر بعد العلم بإعجازه عنادا بل كذبوا به قبل أن يأتيهم العلم بوجه إعجازه أيضا فهم مستمرّون على التّكذيب في الحالين مذمومون به موسومون برذيلتي التقليد والعناد جامعون بينهما بالنسبة إلى وقتين ووجه ذلك بأن بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه صريح في تكذيبهم قبل العلم بوجه الإعجاز ولما يأتهم تأويله يدل على إمتداد هذا التّكذيب إلى مجيء التأويل المنتظر بالنسبة إلى تكذيبهم قبل لا بالنسبة إلى زمان الإخبار فإن التأويل أيضا واقع وحينئذ إما أن يكون التّكذيب قد زال فلا يتوجه عليهما لزم بالتّكذيب الأول وإما أن يكون مستمرا وهو الواجب ليصح كونه واردا ذما لهم بالتسرع إلى التّكذيب الذي هو منطوق النص فيجب أن يكون العطف على قوله سبحانه : أم يقولون افتراه ويكون ذلك لبيان أنهم كذبوا عن علموهذا لبيان تكذيبهم قبله أيضا ويكون جهتان منظورتين وأنهم مذمومون فيها والحاصل أن أم يقولون افتراه لا مرية فيه أنه تكذيب بعد العلم لمكان الأمر بعده لكن لما جعل التّوقع